الأمم المتحدة

E/CN.3/2023/20

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 December 2022
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الرابعة والخمسون

28 شباط/فبراير – 3 آذار/مارس 2023

البند 4 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود لاتخاذ قرار: الإشراف على البيانات

تقرير الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرَّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 324/2022 والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات. ويقدم التقرير موجزا للأنشطة الأخيرة التي اضطلع بها الفريق العامل فيما يتعلق بمسارات عمله الخمسة، ويتضمن مشروع استبيان تشاوري سيعمَّم على المكاتب الإحصائية الوطنية لمزيد من الفهم للمواقف ذات الصلة بنطاق وأولويات الإشراف على البيانات، وذلك بغية المساعدة على وضع تعريف عملي.

وسيكون معروضا على اللجنة أيضا وثيقة معلومات أساسية تتضمن تحديثا أكثر تفصيلا لمسارات عمل الفريق العامل.

وترد في الفقرة 17 من التقرير الإجراءات المطلوب من اللجنة اتخاذها.

* E/CN.3/2023/1.

22-28271 (A) 050123 170123

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات

أولا - مقدمة

1 - في عام 2020، أسست اللجنة الإحصائية بموجب قرارها 120/51 للعمل المتعلق بالإشراف على البيانات ضمن نشاط الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وطلبت من الفريق الرفيع المستوى تقديم تقرير في الدورة المقبلة للجنة مع وضع عملية تقييم وتوصيات محددة بشأن سبل المضي قدما. ونتيجة لعمل الفريق الرفيع المستوى، أنشأت اللجنة بموجب قرارها 103/52 الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات في عام 2021 لاستكشاف عملية وضع إرشادات للمكاتب الإحصائية الوطنية بشأن النهج المتبعة في الإشراف على البيانات.

2 - وقدم الفريق العامل تقريرا إلى اللجنة للمرة الأولى في عام 2022. وأيدت اللجنة، في قرارها 104/53، مسارات العمل الخمسة التي بدأها الفريق، والتي تشمل حوكمة البيانات (مسار العمل 1)، والإنصاف والشمول (مسار العمل 2)، والتبادل والتعاون (مسار العمل 3)، وتحديد الروابط مع خطة بيانات المدن (مسار العمل 4)، ووضع إطار مفاهيمي عام (مسار العمل 5)؛ وأوصت بالنظر في جوانب إضافية، مثل القدرة المتعلقة بالبيانات، وتقييم جودة البيانات، وزيادة الاهتمام بالقضايا المتعلقة بحماية خصوصية البيانات؛ وطلبت أن يستوعب الفريق الأعمال التي لم ينجزها الفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة؛ وأوصت بوضع إطار يرسم الخطوط العريضة لتعريف وتطبيق مفهوم الإشراف على البيانات، ومزايا إسناد دور الجهة المشرفة على البيانات إلى مكتب الإحصاء الوطني، ومسرد مصطلحات متصلة بمفهوم الإشراف على البيانات، ونماذج الجاهزية التي تغطي مختلف الظروف الوطنية؛ وأوصت بأن يحافظ الفريق على روابط مع الأعمال المماثلة التي تنجزها مختلف الهيئات الإقليمية.

3 - ويتألف الفريق العامل من ممثلين من المكاتب الإحصائية الوطنية والجهات المعنية من أوساط البيانات الأخرى، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني. والرئيسان المشاركان الحاليان هما المديرة العامة للإدارة الوطنية للإحصاءات في كولومبيا بياتريس بييداد أوردينولا كونتريراس ورئيس هيئة إحصاءات بولندا دومينيك روزكروت. وتوفر شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة خدمات الأمانة إلى الفريق. وقد اجتمع الفريق أربع مرات خلال عام 2022 من خلال سلسلة من الاجتماعات الافتراضية، بينما عقد معظم فرادى الأفرقة المعنية بكل من مسارات العمل الخمس اجتماعات أكثر تواترا. ولمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على اختصاصات الفريق العامل وأعضائه والمناسبات العامة السابقة التي نظمها ووثائقه الرسمية على الرابط https://unstats.un.org/unsd/statcom/groups/Data_Stewardship.

ثانيا - مستجدات مسارات العمل

ألف - مسار العمل المتعلق بحوكمة البيانات

4 - الهدف المتوخى من مسار العمل هذا، الذي تشارك في قيادته كل من هيئة إحصاءات بولندا والمنتدى العالمي للخصوصية، هو إتاحة التوجيه للمكاتب الإحصائية الوطنية فيما يتعلق بحوكمة البيانات والأطر القانونية للبيانات لمساعدتها في تحقيق التحول واحتمالا توسيع نطاق دورها بوصفها جهات مشرفة

على البيانات. ويقوم الفريق المعني بمسار العمل بجمع البيانات من أعضاء الفريق العامل بشأن الوثائق الموجودة والمقبلة المتعلقة بحوكمة البيانات، على مستويات مختلفة. وفي عام 2022، أنهت المفوضية الأوروبية العمل على قانون حوكمة البيانات[1]، الذي يهدف إلى تعزيز توفر البيانات بغية استخدامها من خلال زيادة الثقة في وسطاء البيانات ومن خلال تعزيز آليات تبادل البيانات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، يعمل الفريق على إنشاء مسرد للمصطلحات المتعلقة بحوكمة البيانات، بالإضافة إلى جرد للتشريعات الوطنية التي تتناول القضايا المرتبطة بخصوصية البيانات وحماية البيانات وحوكمة البيانات، بهدف تسهيل التفاهم بين نماذج حوكمة البيانات القائمة والمؤسسات الحكومية التي تضطلع بمسؤوليات لها صلة بحوكمة البيانات. ويقوم الفريق المعني بمسار العمل بجمع الحالات الرئيسية لاستخدام حوكمة البيانات من المكاتب الإحصائية الوطنية، وبتحليل تلك الحالات للتحقق من الممارسات الجيدة ولفهرستها. ويركز مسار العمل أيضا على كفالة اتصال أوضح فيما بين المكاتب الإحصائية الوطنية وعلى إنشاء مكتبة على الإنترنت لتيسير سبر العالم المعقد للمصطلحات والمفاهيم المتعلقة بحوكمة البيانات.

باء - مسار العمل المتعلق بالإنصاف والشمول

5 - الهدف من مسار العمل هذا، الذي تشاركت في قيادته الإدارة الوطنية للإحصاءات في كولومبيا والشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة، هو توفير التوجيه للمكاتب الإحصائية الوطنية لكفالة اعتماد نهج منصف وشامل للجميع إزاء استخدام البيانات، بهدف عدم ترك أحد خلف الركب على النحو المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وخلال عام 2022، ركز مسار العمل على تعميق فهم المبادئ والممارسات التي اعتمدتها المكاتب الإحصائية الوطنية لتعزيز بيانات أكثر إنصافا وشمولا كجزء من دورها كجهات مشرفة على البيانات. وقد بدأ مسار العمل هذا في استكشاف السياسات والاستراتيجيات المختلفة التي اعتمدتها المكاتب الإحصائية الوطنية في جميع أنحاء العالم لكفالة الاستخدام الشامل للجميع والمنصف للبيانات ولإدراج أوساط مختلفة على كامل نطاق سلسلة قيمة البيانات.

6 - وسيكون المنجز المستهدف الرئيسي لمسار العمل وثيقة إحاطة تجمع دراسات الحالات الإفرادية، وتسلط الضوء على الطرق الرئيسية التي تعزز بها المكاتب الإحصائية الوطنية الإنصاف والشمول من خلال دورها المتعلق بالإشراف على البيانات. ولتحقيق هذا الهدف، وضع الرئيسان المشاركان لمسار العمل مذكرة مفاهيمية تطرقت إلى العلاقة بين الإشراف على البيانات والإنصاف والشمول كي يسترشد بها أعضاء الفريق العامل لتبادل خبراتهم. واستنادا إلى عملية إعداد واستعراض إحدى دراسات الحالات الإفرادية التي تبرز تجربتي كولومبيا وكندا في تعزيز الإنصاف والشمول، سيتفق الفريق على النتائج العامة وعناصر المشورة والتوجيه التي يمكن تبادلها مع الفريق العامل الأوسع.

جيم - مسار العمل المتعلق بالتبادل والتعاون

7 - الهدف المتوخى من مسار العمل هذا، الذي تشارك في قيادته كل من الإدارة الوطنية للإحصاءات في كولومبيا والمعهد الوطني للإحصاء والتعداد في الأرجنتين، هو تطوير فهم أفضل للقضايا المتعلقة بالوصول والتبادل والتعاون داخل منظومة البيانات. وبما أن المكاتب الإحصائية الوطنية لها نقاط انطلاق مختلفة في منظومة البيانات، فقد نظر الفريق في سيناريوهات مختلفة كان فيها الوصول صعبا إلى مصادر

(1) لائحة (الاتحاد الأوروبي) 868/2022 الصادرة عن البرلمان الأوروبي وعن مجلس الاتحاد الأوروبي في 30 أيار/مايو 2022.

البيانات، التي تركز أساسا على السجلات العامة والخاصة، ونظر أيضا في كيفية معالجة المسائل المتعلقة بالتبادل. وبهذا المعنى، سعى فريق مسار العمل إلى تجميع مختلف التجارب والدروس التي استخلصتها المكاتب الإحصائية الوطنية في جميع أنحاء العالم بشأن هذا الموضوع، وراعى في ذلك أن كل حالة تختلف عن الأخرى لأن كل مكتب إحصائي وطني يعمل ضمن إطاره القانوني الخاص.

8 - وعلاوة على ذلك، سُلط الضوء طوال العام على أن عدم وجود ولاية قانونية قوية لم يحد من استعداد المكاتب الإحصائية الوطنية لتنويع استراتيجياتها من أجل تسخير مصادر بيانات جديدة للإحصاءات الرسمية. ويشمل ذلك إنشاء آليات للتعاون من خلال اعتماد نهج إشرافي لتحقيق بعض المكاسب المبكرة. ولهذا السبب، يريد فريق مسار العمل إنشاء "وثيقة قابلة للتعديل" يتم إطلاع المكاتب الإحصائية الوطنية عليها باستمرار، ويتم تقديم التعليقات بشأنها لتحسين فائدتها. ويشمل ذلك تجميع الحالات والتحديات والتجارب في مجال تبادل البيانات والتعاون.

دال - المسار المتعلق بالإشراف على البيانات وخطة بيانات المدن

9 - يربط مسار العمل هذا، الذي تقوده شبكة البحوث المواضيعية بشأن البيانات والإحصاءات التابعة لشبكة حلول التنمية المستدامة، الفريق العامل والجهات المنخرطة في مبادرة المدن الذكية، بهدف تعزيز تبادل المعارف وتحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك واقتراح حلول لتحسين وربط الإشراف على البيانات على المستوى الوطني وعلى مستوى المدن. ويمكن للبيانات أن تكون أداة قوية في مساعدة حكومات المدن على تحسين كفاءة عملياتها وتوفير المال وتقديم خدمات أفضل وتعزيز إشراك المواطنين. ومع ذلك، فإن الاستفادة الكاملة من قيمة البيانات لتحقيق هذه الأهداف تتطلب من حكومات المدن تحسين قدراتها في مجالي الإشراف على البيانات وتحليل البيانات. وعلى هذا النحو، فإن تجارب المكاتب الإحصائية الوطنية لها أهمية في النهوض بالإشراف على البيانات ودعم استراتيجيات البيانات على صعيد الحكومات بأكملها داخل المدن.

10 - وطوال عام 2022، شارك فريق مسار العمل في العديد من الأنشطة. فقد قدمت الحلقة الدراسية الشبكية، التي شارك فيها عدد كبير من الحضور في آذار/مارس 2022، والمعنونة "تمكين ثقافة قائمة على البيانات بين المستوى الوطني ومستوى المدينة" منبرا شاملا للجميع يتيح التعمق في التوصيات التي قدمها فريق مسار العمل إلى اللجنة خلال دورتها السابقة. وتمثلت النقاط الرئيسية الصادرة عن الحلقة الدراسية الشبكية في ما يلي: الحاجة إلى مزيد من الحوار بين أوساط البيانات على المستوى الوطني ومستوى المدن؛ رغم وجود قوانين ولوائح تدعم الإشراف على البيانات على مستوى المدينة، من الضروري بذل مزيد من الجهود لكفالة وجود معايير مشتركة على نطاق البلديات بما يتفق مع حوكمة منظومة البيانات الوطنية؛ وضرورة الاضطلاع بعمل على مستويي المدينة والمكتب الإحصائي الوطني لتعزيز إشراك المواطنين في الأنشطة الحكومية.

11 - وفي إطار متابعة الحلقة الدراسية الشبكية، ركز مسار العمل جهوده في مجالين. فالمجال الأول يستكشف إمكانات أهداف التنمية المستدامة لتكون بمثابة حالة استخدام للابتكارات المتصلة بالبيانات داخل المدن. واتساقا مع النتائج التي توصلت إليها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن ما لا يقل عن 105 من غايات أهداف التنمية المستدامة، البالغ عددها 169 غاية، لن يتم بلوغها دون المشاركة والتنسيق المناسبين مع الحكومات المحلية والإقليمية، يقوم مزيد من المدن بقياس جهوده لتحقيق الاستدامة

البيئية والعدالة الاجتماعية من خلال أهداف التنمية المستدامة. ومع إجراء المدن والكيانات دون الوطنية أكثر من 50 استعراضا محليا طوعيا في عامي 2021 و 2022، ينظر مسار العمل في حالات الاستخدام التي أجرتها المدن والتي يمكن أن تعرض الابتكارات في مجال إنتاج البيانات ونشرها واستخدامها في إطار أهداف التنمية المستدامة.

12 - وفيما يخص المجال الثاني، طالما اعترف كبار موظفي شؤون البيانات في المدن بالمؤسسات الأكاديمية كمورد مهم، كما أن التعاون بين مختبرات البيانات الجامعية ووحدات بيانات المدن أمر شائع، فهو يجمع بين المعارف المحلية والمهارات التقنية المتخصصة للمشاركة في تطوير الحلول. كما أن الشراكات بين بيانات المدن وكيانات القطاع الخاص آخذة في الازدياد. ويقوم فريق مسار العمل بتحديد واستعراض دراسات الحالات الإفرادية التي يمكن أن تفيد في كيفية إنشاء هذه الشراكات وما الذي يجعلها فعالة. ويمكن للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تسترشد بهذه الدروس في استراتيجياتها الرامية إلى إقامة تعاون مستدام ومثمر مع المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص لتحسين وصولها إلى أشكال غير تقليدية من البيانات وإدراج دراسات تحليلية جديدة في عروض خدماتها.

هاء - المسار المتعلق بالإطار المفاهيمي العام بشأن الإشراف على البيانات

13 - الهدف المتوخى من مسار العمل هذا، الذي تشارك في قيادته هيئة إحصاءات بولندا ومنظمة رصد البيانات المفتوحة، هو إيجاد فهم مشترك لما يشمله مفهومُ الإشراف على البيانات مع الإقرار بوجود تفسيرات مختلفة لما يشكل إشرافا على البيانات وبوجود اختلافات في المصطلحات المستخدمة عبر أوساط البيانات المختلفة. ويتمثل الهدف في تقديم التوجيه بشأن دور الموظفين الإحصائيين الوطنيين كمشرفين على البيانات. ويسعى مسار العمل هذا إلى التوفيق بين التعريفات الإقليمية للإشراف على البيانات بغية وضع إطار مفاهيمي عالمي وتحديد إطار لوصف الإشراف على البيانات بناء على مصطلحات مشتركة. وسيكفل ذلك الاتساقَ في مسارات العمل الأربعة الأخرى للفريق العامل وكذلك في مختلف الأنشطة الإقليمية المتصلة بالإشراف على البيانات.

14 - وللبناء على عملية تقييم التعاريف الموجودة ذات الصلة بالإشراف على البيانات، شرع أعضاء فريق مسار العمل في وضع قائمة بالمصطلحات المتعلقة بالبيانات والإحصاءات. وكان هذا المسرد المحتمل موسعا وشاملا لاستيعاب جهات معنية ذات مستويات مختلفة من الخبرة في مجال البيانات. وكان الهدف من المسرد أيضا إنشاء لغة وفهم مشتركين للمفاهيم الرئيسية المتعلقة بالإشراف على البيانات لدعم الهدف العام لمسار العمل هذا. وبالتوازي مع هذه الجهود، استفاد مسار العمل من تنوع أعضائه للتواصل مع الأوساط ذات الصلة داخل اللجنتين الاقتصاديتين الإقليميتين التابعتين للأمم المتحدة في أوروبا وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن خلال هذه الجهود، تلقى مسار العمل تحديثات عن ورقة الإشراف على البيانات التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا وقدم تعليقات خطية على مشروع الورقة. وبالمثل، استعرض مسار العمل أيضا دراسة استقصائية من إعداد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحّدت المدخلات الواردة من المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة بشأن فهمها للإشراف على البيانات. واستنادا إلى هذه أوجه التعاطي هذه، تقرَّر أن يعمل فريق مسار العمل مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا لصياغة مسرد للمصطلحات يُتفق عليه بصورة مشتركة، تفاديا لازدواجية الجهود.

15 - وبالنظر إلى العمل الجاري بالفعل على الصعيد الإقليمي، اتفق أعضاء مسار العمل على التعلم من الجهود الإقليمية، وتوحيد نتائجهم ومدخلاتهم، وجمع المدخلات من جميع المناطق لوضع إطار بشأن الإشراف على البيانات. وتحقيقا لهذه الغاية، وضع أعضاء فريق مسار العمل إطارا وتعريفا محتملين في وثيقة موجزة مشفوعة باستبيان سيعممان على الصعيد العالمي بدعم من أمانة الفريق العامل (انظر المرفق الأول). ويُعرّف هذا الإطار الإشراف على البيانات بأنه نشاط شامل لعدة قطاعات يربط حوكمة البيانات بإدارة البيانات ويحافظ على الثقة والمساءلة فيما يتصل بالبيانات. وقد وُضع مشروع الاستبيان بالتشاور مع رؤساء مسارات العمل الآخرين وجميع أعضاء الفريق العامل.

16 - ويعتبر فريق مسار العمل أن الجهة المشرفة على البيانات "قائد التغيير" المسؤول عن توضيح أهداف وإجراءات محددة الذي يزيد من الثقة في البيانات والإحصاءات ومن استخدامها، والذي يحقق بذلك أقصى تأثير إيجابي للبيانات والإحصاءات. ويلتمس الاستبيان المصاحب تعليقات على هذا التعريف المقترح لكفالة شموله مختلف المنظورات والخبرات العالمية. وبعد وضع الصيغة النهائية لهاتين الوثيقتين ، سيجري مسار العمل تمرينا تجريبيا للاستبيان قبل تعميمه على نطاق أوسع. وبمجرد تحليل النتائج، سيعمم فريق مسار العمل إطارا عالميا منقحا للإشراف على البيانات وقائمة مرجعية بالأنشطة التي يمكن أن تضطلع بها الجهة المشرفة على البيانات، بالإضافة إلى مسرد للمصطلحات. وقد يتطلب ذلك إجراء مشاورات إضافية مع الجهات المعنية الرئيسية وإعداد خلاصة لدراسات الحالات الإفرادية المتعلقة بكيفية تشغيل الإشراف على البيانات في نظمٍ متباينة في مجالي البيانات والحوكمة.

ثالثا - الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

17 - **اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:**

(أ) **الإحاطة علما بهذا التقرير عن عمل الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات؛**

(ب) **إقرار التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز في مسارات العمل الخمسة المحددة في إطار الفريق العامل؛**

(ج) **إقرار مشروع الاستبيان التشاوري، الذي سيعمَّم على المكاتب الإحصائية الوطنية لمزيد من الفهم للمواقف من نطاق وأولويات الإشراف على البيانات، الوارد في المرفق الأول لهذا التقرير؛**

(د) **إقرار خطة العمل المقترحة للفريق العامل لعام 2023 الواردة في المرفق الثاني لهذا التقرير.**

المرفق الأول

مشروع الاستبيان التشاوري بشأن مفهوم الإشراف على البيانات

أُنشئ الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات في الدورة الثانية والخمسين للجنة الإحصائية لإيجاد فهم مشترك لما يشمله مفهوم الإشراف على البيانات بالنظر إلى أن مختلف الأوساط المعنية بالبيانات لها تفسيرات شتى لهذا المفهوم وبالنظر كذلك إلى وجود استخدامات مختلفة للمصطلحات. ويهدف هذا الاستبيان القصير إلى استقصاء وجهة نظر مؤسستكم بشأن تعريف ومعايير الإشراف على البيانات في مجال الإحصاءات الرسمية.

وستساعد تعليقاتكم في وضع تعريف عالمي للإشراف على البيانات، وستكفل أن تكون أي أطر يقترحها فريق العمل شاملة للجميع وقابلة للتنفيذ ومراعية للسياق.

الأسئلة المقترحة

الاسم:
البريد الإلكتروني:
اللقب الوظيفي:
جهة الانتساب:
البلد:

1 - المكتب الإحصائي الوطني في بلدكم مكلَّف بتنسيق إنتاج ودمج الإحصاءات الرسمية على نطاق النظام الإحصائي الوطني.

(أ) نعم.

(ب) نعم، ولكن فقط فيما يخص أجزاء من النظام الإحصائي الوطني.

(ج) لا.

(د) لا أعلم.

2 - غالبا ما ينظر إلى المهام التالية على أنها مرتبطة بالإشراف على البيانات. هل هناك سلطات/هيئات في بلدكم يتمثل دورها في ما يلي (اختر كل ما ينطبق):

(أ) التحسين المستمر لسياسات الحوكمة وممارسات إدارة البيانات والإحصاءات عبر النظام الإحصائي الوطني؟ (في حال اختيار هذه المهمة، يرجى إعطاء أمثلة على السلطات/الهيئات التي تؤدي هذا الدور في بلدكم.)

(ب) بناء وتعزيز الشراكة والتعاون مع أعضاء النظام الإحصائي الوطني والجهات المعنية من المجتمع المدني؟[1] (في حال اختيار هذه المهمة، يرجى إعطاء أمثلة على السلطات/الهيئات التي تؤدي هذا الدور في بلدكم.)

(1) لأغراض هذه الدراسة الاستقصائية، يشمل المجتمع المدني الجهات الفاعلة من غير الدول ذات الصلة بالتنمية المستدامة استنادا إلى تعريف المجموعات الرئيسية الوارد في جدول أعمال القرن 21، أي المزارعون، والنساء، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والأطفال والشباب، والشعوب الأصلية ومجتمعاتها، والعمال ونقابات العمال، ودوائر الأعمال والصناعة، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية (انظر، على سبيل المثال: https://sustainabledevelopment.un.org/aboutmajorgroups.html).

(ج) دعم العمل المتعلق بالبيانات في نطاق الوكالات الحكومية وكيانات النظام الإحصائي الوطني الأخرى؟ (في حال اختيار هذه المهمة، يرجى إعطاء أمثلة على السلطات/الهيئات التي تؤدي هذا الدور في بلدكم.)

(د) تعزيز وقيادة جهود تنفيذ المعايير وأفضل الممارسات التكنولوجية والإحصائية داخل النظام الإحصائي الوطني في جميع مراحل إنتاج البيانات ونشرها واستخدامها؟ (في حال اختيار هذه المهمة، يرجى إعطاء أمثلة على السلطات/الهيئات التي تؤدي هذا الدور في بلدكم.)

(هـ) الإشراف على أمن نظم البيانات وتبادل البيانات فيما يتعلق بجمع الإحصاءات الرسمية وتجهيزها ونشرها؟ (في حال اختيار هذه المهمة، يرجى إعطاء أمثلة على السلطات/الهيئات التي تؤدي هذا الدور في بلدكم.)

(و) كفالة خصوصية وسرية المعلومات الحساسة والشخصية المستخدمة في إنتاج الإحصاءات الرسمية؟ (في حال اختيار هذه المهمة، يرجى إعطاء أمثلة على السلطات/الهيئات التي تؤدي هذا الدور في بلدكم.)

(ز) كفالة جودة البيانات والبيانات الوصفية التي ينتجها وينشرها أعضاء النظام الإحصائي الوطني وقابليتها للتشغيل البيني؟ (في حال اختيار هذه المهمة، يرجى إعطاء أمثلة على السلطات/الهيئات التي تؤدي هذا الدور في بلدكم.)

(ح) كفالة أن أصول البيانات والإحصاءات المنتجة على نطاق النظام الإحصائي الوطني يمكن العثور عليها بسهولة والوصول إليها من جانب فئات مختلفة من المستخدمين (على سبيل المثال، من خلال تعهد فهارس البيانات المرجعية المتاحة للجمهور)؟ (في حال اختيار هذه المهمة، يرجى إعطاء أمثلة على السلطات/الهيئات التي تؤدي هذا الدور في بلدكم.)

(ط) تعزيز ورصد اعتماد الممارسات الجيدة لاستخدام البيانات وإعادة استخدامها؟ (في حال اختيار هذه المهمة، يرجى إعطاء أمثلة على السلطات/الهيئات التي تؤدي هذا الدور في بلدكم.)

(ي) تعزيز مشاركة المستخدمين وتيسير تطوير منتجات وخدمات البيانات والإحصاءات استنادا إلى احتياجات المستخدمين؟ (في حال اختيار هذه المهمة، يرجى إعطاء أمثلة على السلطات/الهيئات التي تؤدي هذا الدور في بلدكم.)

(ك) مهام أخرى: ... (يرجى ذكرها).

3 - هل تعتقد أنه ينبغي للجهة الوطنية المشرفة على البيانات أن تشرف على جميع مصادر البيانات داخل النظام الإحصائي الوطني في بلد ما، بما في ذلك البيانات الإدارية؟

(أ) نعم، لأن ... (يرجى التوضيح).

(ب) لا، لأن ... (يرجى التوضيح).

4 - كيف تغيرت مسؤوليات الإشراف التالية على البيانات للمكتب الإحصائي الوطني في العامين الماضيين؟ يرجى اختيار أحد الخيارات الثلاثة الواردة أدناه:

المجال أو المسؤولية	1 – تضاءلت المسؤوليات	2 – ظلت المسؤوليات على حالها نسبيا	3 – توسع نطاق المسؤوليات	تعليقات
السياسات وممارسات الإدارة في مجال حوكمة البيانات	○	○	○	
الشراكة والتعاون مع أعضاء النظام الإحصائي الوطني والجهات المعنية الأخرى	○	○	○	
دعم العمل المتعلق بالبيانات على نطاق الوكالات الحكومية وكيانات النظام الإحصائي الوطني الأخرى؟	○	○	○	
تنفيذ المعايير وأفضل الممارسات التكنولوجية والإحصائية	○	○	○	
الإشراف على أمن نظم البيانات وتبادل البيانات	○	○	○	
كفالة خصوصية وسرية المعلومات الحساسة والشخصية	○	○	○	
كفالة جودة البيانات وقابليتها للتشغيل البيني	○	○	○	
كفالة إمكانية العثور على البيانات وإمكانية الوصول إليها	○	○	○	
تعزيز ورصد اعتماد الممارسات الجيدة لاستخدام البيانات وإعادة استخدامها	○	○	○	
تعزيز مشاركة المستخدمين وتطوير منتجات وخدمات البيانات استنادا إلى احتياجات المستخدمين	○	○	○	

5 – كيف يمكنكم تحديد وقياس التنفيذ الناجح للإشراف على البيانات؟ (يرجى اختيار ما تعتبره أفضل خمسة أجوبة.)

(أ) زيادة الموارد المخصصة لإنتاج البيانات ونشرها واستخدامها في جميع قطاعات المجتمع.

(ب) زيادة تبادل البيانات وإعادة استخدامها فيما بين الكيانات الحكومية وعلى نطاق النظام الإحصائي الوطني.

(ج) زيادة الثقة في البيانات والإحصاءات التي ينتجها النظام الإحصائي الوطني.

(د) انخفاض الحالات أو الأثر الناجم عن انتهاكات خصوصية البيانات وحوادث أمن البيانات داخل النظام الإحصائي الوطني.

(هـ) التعاطي الفعال بين منتجي البيانات ومستخدمي البيانات.

(و) زيادة مشاركة المواطنين في المسوح والتعدادات.

(ز) زيادة توفر بيانات وإحصاءات السلاسل الزمنية وحسن توقيتها.

(ح) تزايد عمليات صنع السياسات القائمة على البيانات والإحصاءات.

(ط) زيادة الإلمام بثقافة البيانات في المجتمع.

(ي) زيادة استخدام الإحصاءات من جانب الصحفيين وغيرهم من المهنيين العاملين في مجال الاتصالات.

(ك) أجوبة أخرى: ... (يرجى ذكرها).

6 - في سياق عملكم العادي، ما هي الآليات التي تعتمدون عليها لتبادل المعارف والخبرات مع المشرفين على البيانات في البلدية/حكومة المدينة (مثل كبار موظفي شؤون البيانات، وأمناء سجلات المدن، ورؤساء إدارات الإحصاء)؟ يشير ذلك إلى العلاقات مع المسؤولين على مستوى البلديات، وليس مع المكاتب المحلية أو الإقليمية التابعة للمكتب الإحصائي الوطني.

(أ) الوظيفة/المنصب التنظيمي المسؤول عن التنسيق مع المسؤولين على مستوى البلديات.

(ب) عمليات رسمية تدعم التعاون المتكرر بين المسؤولين من المكاتب الإحصائية الوطنية والمسؤولين على مستوى البلديات.

(ج) عقد اجتماعات مخصصة من حين لآخر بين مسؤولي المكاتب الإحصائية الوطنية ونظرائهم على مستوى البلديات.

(د) تعاون نادر أو منعدم بين المكاتب الإحصائية الوطنية والمسؤولين على مستوى البلديات.

7 - يرجى تقديم أي أفكار إضافية لا سيما فيما يتعلق بوجود كيانات أخرى تضطلع بمسؤوليات الإشراف على البيانات، قد تخلق فرصا أو تحديات بالنسبة للمكتب الإحصائي الوطني في سياق عمله كمشرف على البيانات في إطار النظام الإحصائي الوطني الأوسع.

المرفق الثاني

خطة العمل (كانون الثاني/يناير – كانون الأول/ديسمبر 2023)

أولا – مسار العمل المتعلق بالحوكمة والأطر القانونية

1 – تعزيز دور الإحصاءات الرسمية في نظم حوكمة البيانات على المستوى الوطني والمستوى الذي يتجاوز حدود الولاية الوطنية، بما يتيح الإسهام في تطوير منظومات للبيانات تكون فعالة ومتسمة بالكفاءة، ولا سيما في تنسيق نظم المعلومات الوطنية.

2 – تشجيع إمكانية وضع مبادئ توجيهية أخلاقية للإشراف على البيانات، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على البيانات من مصادر جديدة (بما في ذلك البيانات الخاصة والبيانات الضخمة) ونماذج جديدة للنشر تجاه مصادر البيانات (نقطة إصدار البيانات)، وإدماج فكرة توجيه الذكاء الاصطناعي وتعلُّم الآلة في العمليات والأدوار المتعلقة بحوكمة البيانات والإشراف على البيانات تعزيزا للثقة.

3 – دعم تطوير قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على القيام بدور الجهة المشرفة على البيانات، والاستفادة من البنية التحتية الإحصائية، بما في ذلك مجموعة المصطلحات والمعايير والتصنيفات ونماذج المعلومات الإحصائية والأطر الإحصائية، والإنجازات المستجدة والخبرة المتزايدة في استخدام مصادر البيانات ومنظومات البيانات الجديدة.

4 – النهوض بتطوير التعاون مع الجهات المعنية الأخرى في منظومات البيانات الوطنية وتلك التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية بإنشاء مرصد معني بالإشراف على البيانات، بما يشمل أفضل الممارسات في مجال حوكمة البيانات وأمثلة على أنشطة الإشراف على البيانات التي تضطلع بها المكاتب الإحصائية الوطنية.

5 – ضمان استخدام أفضل الممارسات مقترنة بإطار أهداف التنمية المستدامة تعزيزا لإحراز التقدم.

المنجز المستهدف: إعداد وثيقة موجزة توضح العملية والتوصيات

ثانيا – مسار العمل المتعلق بالإنصاف والشمول

6 – تحديد أسئلة بحثية محددة لتسليط الضوء على الأبعاد المواضيعية والقطاعية لجدول أعمال الإنصاف والشمول (فيما يتعلق مثلا بمجتمعات الشعوب الأصلية، والمسائل الجنسانية، والأخذ بنهج متعدد الجوانب) دعما لشتى دراسات الحالات الإفرادية، بما يتيح للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تفهم كيف يمكنها بناء نُهجها الخاصة بها كجهات مشرفة على البيانات، مع تحقيق جدواها من خلال تلبية توقعات المستخدمين، التي هي حجر الزاوية في ضمان الجودة الإحصائية.

7 – منهجة التعلُّم من مختلف النهج الوطنية التي تنفَّذ لتعزيز الإنصاف والشمول، وتقوية دور المكاتب الإحصائية الوطنية باعتبارها الجهات المشرفة، وتعزيز تمكين المجتمعات الضعيفة والتعاون معها من خلال خطط محسنَّة للحوكمة.

8 - وضع توجيه بشأن الطريقة التي يمكن أن تتبعها المكاتب الإحصائية الوطنية في تعزيز الإنصاف والشمول على امتداد سلسلة قيمة البيانات لتعزيز دور تلك المكاتب باعتبارها جهات مشرفة، مع الإقرار بالحقائق التي يجب أن يتم هذا التعزيز في ظلها وبالتوقعات المحددة التي ينتظرها المستخدمون فيما يتعلق بالدور المنوط بالمكاتب الإحصائية الوطنية وبدورهم هم.

المنجز المستهدف: إعداد صيغة منقحة من وثيقة الإحاطة

ثالثا - مسار العمل المتعلق بالتبادل والتعاون

9 - تشخيص شتى السيناريوهات الدولية التي تجري فيها مناقشة التبادل والتعاون في إطار مفهوم الإشراف على البيانات.

10 - توثيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة من المكاتب الإحصائية الوطنية والجهات المعنية الأخرى، أثناء التفاوض على اتفاقات تبادل البيانات مع الجهات الفاعلة العامة والخاصة وأثناء إنجاز تلك الاتفاقات.

11 - تقديم التوجيه بشأن أنواع الأدوات التي تناسب الاحتياجات المتعلقة بتبادل البيانات والتعاون على أفضل وجه، وتحديد الأسئلة البحثية ذات الصلة بالعوامل التمكينية للبيئات التعاونية التي تضم جهات معنية متعددة في إطار مفهوم الإشراف على البيانات.

المنجزات المستهدفة:

- وضع قائمة بالموارد، مع أفضل الممارسات التي يتبعها الأعضاء حاليا بشأن هذه المسألة
- وضع دليل ونموذج (نماذج) للتفاوض على اتفاقات تبادل البيانات مع الأعضاء في منظومة البيانات، مع مراعاة طبيعة الجهات المعنية ونوع البيانات المتبادلة
- إعداد وثيقة ختامية تتضمن التوصيات، والأسئلة البحثية للعمل المقبل، والنتائج المنقحة المتعلقة بالمنجزين المستهدفين الآخرين (وضع قائمة بالموارد ونماذج اتفاقات تبادل البيانات)

رابعا - المسار المتعلق بالإشراف على البيانات وخطة بيانات المدن

12 - توسيع نطاق المقابلات ودراسات الحالات الإفرادية.

13 - تنقيح الإطار المفاهيمي، حسب الاقتضاء.

14 - تقديم توصيات مستمدة من التجربة التي اكتسبتها المدن لدعم الإشراف الفعال على البيانات على المستوى الوطني.

المنجز المستهدف: وثيقة إحاطة موسَّعة تتضمن دراسات حالات إفرادية مختارة، ومشاورات ثنائية، ومجموعات تركيز. وستغطي الدراسات مزيجا من البلدان العالية الأداء والبلدان المنخفضة الأداء

خامسا - الإطار المفاهيمي العام بشأن الإشراف على البيانات

15 - وضع إطار عمل للإشراف على البيانات يكون قويا وقابلا للتكييف.

16 - إصدار توجيه بشأن دور المكاتب الإحصائية الوطنية باعتبارها جهات مشرفة على البيانات داخل الحكومة ونظم البيانات.

المنجزات المستهدفة:

- صياغة مسرد للمصطلحات متفق عليه بشكل مشترك بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالإشراف على البيانات التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا
- وضع استبيان لجمع التعليقات على التعريف المقترح لكفالة شموله مختلف المنظورات والخبرات العالمية
- وضع إطار للإشراف على البيانات. وقد يشمل هذا الأمر قائمة مرجعية لتحديد الاحتياجات والمسؤوليات التي يمكن أن يفي بها المشرفون على البيانات في إطار النظم الإحصائية الوطنية

سادسا - الاجتماعات

الاجتماع الثامن: شباط/فبراير 2023، بالاقتران مع اللجنة الإحصائية (بالحضور الشخصي)

الاجتماع التاسع: أيار/مايو 2023 (اجتماع افتراضي)

الاجتماع العاشر: أيلول/سبتمبر 2023 (اجتماع افتراضي)

الاجتماع الحادي عشر: كانون الأول/ديسمبر 2023 (اجتماع افتراضي)